PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(2): 908-917
ISSN: 1553-6939

Participatory democracy as a mechanism for achieving local development in Algeria – A case study of the Capdel program.

Sahninehebri[1]

[1]university of saidadrmoulaytahar,Algeria(sahninehebri20@gmail.com/hebri.sahnine@univ-saida.dz)

Abstract:

This study addresses the topic of participatory democracy and its role in achieving local development within the Capdel program. Local communities, especially municipalities, are the fundamental units in decentralized organization and serve as the starting point for local development. They are the closest link to local citizens, acting as a public facility for practicing local democracy. Given the challenges faced by most national municipalities, it has become essential for new actors, represented by citizens as the main axis in the formulation of developmental decisions, and civil society organizations, to intervene as a new mechanism to promote the developmental path. Additionally, the Algerian government's initiative in collaboration with the European Union and the United Nations Development Programme (UNDP), known as the Capdel program, aims to support the capacities of actors in local development.

Keywords: Participatory and representative democracy, local communities, Capdel program, local development.

الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر -دراسة حالة برنامج كابدال Capdel

سحنين هبري[1]

[1]جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، الجزائر(sahninehebri20@gmail.com /hebri.sahnine@univ-saida.dz)

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع الديمقراطية التشاركية ودورها في تحقيق التنمية المحلية ضمن برنامج كابدال Capdel، وتعد الجماعات المحلية وخاصة البلدية الوحدة الأساسية في التنظيم اللامركزي ونقطة انطلاق التنمية المحلية، فهي الحلقة الأقرب للمواطنين المحليين ومرفقا عاما لممارسة الديمقراطية المحلية، وفي ظل المشاكل التي تعاني منها معظم بلديات الوطن، أصبح من الضروري تدخل فواعل جديدة ممثلة في المواطن الذي يشكل المحور الرئيسي في عملية صياغة القرارات التنموية وكذلك منظمات المجتمع المدني كآلية جديدة للنهوض بالمسار التنموي إضافة إلى مبادرة الحكومة الجزائرية بمشروع تعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ONUD، عرف ببرنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية و التمثيلية، الجماعات المحلية، برنامج كابدال Capdel، التنمية المحلية.

1.مقدمة:

أصبح في الوقت الراهن أسلوب المركزية الإدارية غير قادر على تحمل ضغوط الأقاليم المحلية بسبب التطورات التي تعرفها المجتمعات في شتى المجالات ، ومن أجل تحقيق العبء عليه اتبع أسلوب اللامركزية الإدارية في عملية التسيير والذي يعد أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية.

و الجزائر كغيرها من الدول اعتمدت أسلوب اللامركزية الإدارية عن طريق سن مجموعة من القوانين في منظومة الجماعات المحلية ومن أهمهذهالقوانينقانون رقم07/12المؤرخ في 21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية ، والقانون رقم 11/10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية والقانون العضوي رقم 16/10 المؤرخ في 25 أوت سنة 2016 المتعلق بنظام الانتخابات ، و المرسومالرئاسي رقم 15 – 247 المؤرخ في 16 سبتمبر سنة 2015المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام ، وهذا بغية إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية للنهوض بالتنمية المحلية من خلال مشاركة المواطن في الحكم المحلي وتفعيلدوره و جعله شريك سواء تعلق الأمر من تحديد مشكلات التنمية ، ترتيب الأولويات، تمويل المشاريع التنموية، و مراقبتها ومتابعتها وتنفيذها وكذا تقييمها، و هذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية «عبد المجيد تبون» في جميع خطاباته السياسية وجعل المواطن الخلية الأولى لبناء جزائر جديدة.

أما مشروع كابدال Capdel فهو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية يجسد شراكة متعددة الأطراف بين الجزائر ممثلة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 16 جانفي 2016 يعرف أساسا إلى تحسين الحوكمة المحلية وتقرير التلاحم الاجتماعي، والاعتمادعلى مقاربة براغماتية ومتجانسة في إطار مندمج وتشاركي يضم الفاعلين

العموميين، المجتمع المدني والقطاع الخاص حيث أنه يوفر «برنامج كابدال الإطار للعمل المشترك لجميع الفاعلين المحليين لتمكينهم سويا من تحديد رؤية مشتركة لتنمية إقليمهم من خلال مخططات تنموية تشاركية تدخل في إطار السياسات التنموية، وتتمثل إشكالية الدراسة في تحديد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية المحلية في الجزائر على ضوء ما تضمنه برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين كابدال.

و عليه نطرح الإشكالية الآتية:

-كيف يساهم برنامج كابدال Capdel في إرساء الديمقراطية المحلية في الجزائر؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية تقترح الفرضيات الآتية:

1-كلما كانت مشاركة أطراف المجتمع المدني قوية أثناء تعزيز الأجندة السياسية للجماعات المحلية كان تنفيذ هذه السياسات ناجعة.

2-تحديد و تشخيص الموارد المحلية يعتبر عاملا أساسيا للنهوض بالتنمية المحلية، و هذا يأتي من خلال تفعيل مبدأ التشاور.

وللتأكد من مدى صحة هاتين الفرضيتين قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلي محورين أساسيين هما:

المحور الأول: نشأة و تطور اللامركزية الإقليمية -البلدية- في الجزائر:

المحور الثاني : برنامج "كابدال Capdel" رؤية نحو إرساء الديمقراطية المحلية التمثيلية و التشاركية في الجزائر:

المحور الأول: نشأة و تطور اللامركزية الإقليمية -البلدية- في الجزائر:

قبل التكلم عن برنامج «كابدال Capdel» وجب التطرق إلى القاعدة التي انطلق منها هذا المشروع الديمقراطي و المتمثلة في اللامركزية الإقليمية حيث تقوم اللامركزية الإقليمية على البلدية و الولاية و بالرجوع إلى الدستور الجزائري لسنة 1996 و خصوصا المادة 15 و 16 من الدستور نفسه على ما يلي : «يمثل المجلس المنتخب قاعدة مركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية»، و عليه فالبلدية هيئة محلية تعمل على تنفيذ البرامج المسطرة و بتوفر الموارد المالية و البشرية المتاحة و بالأخص الموارد الجبائية.

1-تطور الجماعات المحلية في الجزائر:

تم التركيز على الوحدة الأساسية للدولة ألا و هي : البلدية أثناء تأسيس الدولة الجزائرية بهدف تسيير شؤون الأشخاص و تحسين أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية، ولقد حددت الحكومة الجزائرية نظام قانوني شمل ترسانة من القوانين لضمان نجاعة أكبر للبلدية وهيئاتها للقيام بدورها الحقيقي في التنمية المحلية المستدامة.

أ-البلدية: يمكن تعريف البلدية و التعرض إلى هيئاتها كما يأتي:

أ-1-تعريف البلدية: البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون وهي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار المشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، وتساهم مع الدولة وبصفة خاصة إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.(المادة الأولى و الثانية من القانون رقم 11-10 ، 2011)

أ-2-هيئات البلدية:ور1دت هيئات البلدية في المادة 15 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، تحت عنوان هيئات البلدية وهياكلها كالتالي:

هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي

هيئة تنفيذية: يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي

إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وليسير المجلس الشعبي البلدي أعماله يجتمع في دورة عادية كل شهرين بحيث لا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام، كما يمكن أن يعقد دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ثلثي (2/3) أعضائه أو بطلب من الوالي.

ويشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه في الاقتصاد والمالية والاستثمار الصحة والنظافة وحماية البيئة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية الري والفلاحة والصيد البحري الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب، بحيث تنتخب كل لجنة رئيسا من بين أعضائها وتعد نظامها الداخلي وتعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة، ويتراوح عدد اللجان بين ثلاث وست لجان كما يلي:(المادة 31 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 ، 2011)

- ثلاث (3) لجان بالنسبة للبلديات التي يتبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة أو أقل.
- أربع (4) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 إلى 50.000 نسمة. خمس (5) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 إلى 100.000 نسمة.
- ست (6) لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة.

أما عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية يتغير ما بين 13 عضو و 43 عضو حسب عدد سكان البلدية الناتجعن الإحصاء العام للسكان والإسكان الأخير كالآتي:(القانون رقم 16-10، 2016)

-13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.
-15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة.
-19 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و 50.000 نسمة.
-23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة.
-33 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.001 و 200.000 نسمة.
-43 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.001 نسمة أو يفوقه.

وجاء المرسوم التنفيذي رقم 160-320 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2016 المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية، الذي مكن الأمين العام للبلدية صلاحيات واسعة جعلته الشخص الثاني بعد رئيس المجلس الشعبي البلدي في البلدية(أنظر في ذلك للمواد من 26 إلى 57 من الأمر رقم 06-03 . 15/06/2006))حيث وكلت له صلاحية ضمان تحضير إجتماعات المجلس الشعبي البلدي، ضمان متابعة تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي، تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية للبلدية، إعداد ميزانية البلدية وعرضها على المجلس الشعبي البلدي، كما يخضع الأمين العام للبلدية إلى الحقوق والواجبات المنصوص علها في الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.(المواد من 157 إلى 158 من القانون رقم 12-07، 2012)

أ-3-صلاحيات البلدية: تتمثل فيما يلي:(المواد من 107 إلى 123 من القانون رقم 11-10، 2011)

التهيئة والتنمية:يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات، ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها في إطار المخطط البلدي للتنمية، وكذا المخططات التوجهية القطاعية، وإقامة مشروع استثمار و/ أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندمج في إطار البرامج القطاعية للتنمية وحماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والموارد المائية والتأثير في البيئة والاستغلال الأمثل لها.

- **التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز**: تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي والأملاك التابعة للدولة، كما تسهر على التأكد من تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن ومكافحة السكنات الهشة غير القانونية، كما نبادر وتساهم في ترقية برامج السكن وصيانة المباني والأحياء.
- نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية السياحية: تقوم البلدية بانجاز مؤسسات التعليم الابتدائي، وانجاز وتسير المطاعم المدرسية والسهر على توفير النقل المدرسي المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية الجوارية الموجهة للنشاطاتالرياضية والشباب والثقافية والتسلية توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها.
- النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية تسهر البلدية على ضمان توفير المياه الصالحة للشرب صرف المياه المستعملة ومعالجتها جمع النفايات ومعالجتها مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة المحافظة على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور ، صيانة طرقاتها، وإشاراتالمرور التابعة لطرقاتها، وتتكفل في إطار تحسين المستوى المعيشي للمواطن.

أ-4-مالية البلدية : تتضمن ما يلي:

أ-4-1-ميزانية البلدية: ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار. ويتم إعدادها قبل بدء السنة المالية. وتعدل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة عن طريق ميزانية إضافيةوتحتوي على قسمين:

- قسم التسيير
- قسم التجهيز والاستثمار

وينقسم كل قسم إلى ابرادات ونفقات متوازنة ،وجوبا كم يقتطع من ايرادات التسيير مبلغ لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار، ويصوت المجلس الشعبي البلدي على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها وعلى الميزانية الاضافية قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تنفذ فيها، بحيث يصوت على الاعتمادات بابا بابا ومادة مادة.(المادة 176 و 181 من القانون رقم 2-11-10، 2011)

أ-5-الإيرادات والنفقات: تشمل على:

أ-5-1-الإيرادات: تتكون إيرادات قسم التسيير مما يلي:((المادة 195 من القانون رقم 11-10، 2011)

- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات.
- المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية
- رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها
- ننتج مداخيل البلدية.

ويخصص لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار ما بلي:

- الاقتطاع من إيرادات التسيير
- ناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية البلدية؛
- الفائض المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري؛
- ناتج المساهمات في رأس المال
- إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والولاية
- ناتج التمليك
- الهبات والوصايا المقبولة
- كل الإيرادات المؤقتة أو الظرفية.

أ-5-2- النفقات: يحتوي قسم التسيير في باب النفقات على ما يلي:(المادة 198 من القانون رقم 11-10، 2011)

- أجور وأعباء مستخدمي البلدية؛
- التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية
- المساهمات المقررة علة الأملاك ومداخيل البلدية بموجب القانون
- نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية
- نفقات صيانة طرق البلدية
- المساهمات البلدية والأقساط المترتبة عليها
- الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز؛
- فوائد القروض
- أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة
- مصاريف تسيير المصالح البلدية
- الأعباء السابقة

ويحتوي قسم التجهيز والاستثمار في باب النفقات خصوصا على ما يلي:

- نفقات التجهيز العمومي
- نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار
- تسديد رأسمال القروض
- نفقات إعادة تهيئة المنشآت البلدية.

أ-6- الصفقات العمومية: الصفقات العمومية عقود تبرم مع متعاملين اقتصاديين لتلبية حاجات المصلحةالمتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات.

كل صفقة عمومية يساوي فيها المبلغ التقديري لحاجات المصلحة المتعاقدة اثني عشر مليون دينار (12.000.000 دج) أو يقل عنه للأشغال أو اللوازم وستة ملايين دينار (6.000.000دج) للدراسات أو الخدمات لا تقتضي وجوبا إبرام صفقة عمومية(المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 18-247 ، 2015)، اللجنة الولائية للصفقات تختص اللجنة الولائية للصفقات بدارسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق التي تبرمها الولاية والمصالح غير الممركزة للدولة والمصالح الخارجية للإدارات المركزية، ودفاتر الشروط والصفقات التي تبرمها البلدية والمؤسسات العمومية المحلية، التي يساوي مبلغها أو يفوق التقدير الإداري للحاجات أو الصفقة، مائتي مليون دينار (200.000.000 دج بالنسبة لصفقات الأشغال واللوازم، وخمسين مليون دينار (50.000.000 دج) بالنسبة لصفقات الخدمات، وعشرين مليون دينار (20.000.000 دج) بالنسبة لصفقات الدراسات وتتشكل اللجنة من:(المادة 173 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، 2015)

- الوالي أو ممثله رئيسا
- ممثل عن المصلحة المتعاقدة
- ثلاث (3) ممثلين عن المجلس الشعبي الولائي
- ممثلين اثنين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية ومصلحة المحاسبة).
- مدير المصلحة التقنية المعنية بالخدمة بالولاية، حسب موضوع الصفقة (بناء، أشغال عمومية ، ري) عند الاقتضاء
- مدير التجارة بالولاية.

أ-6-1: اللجنة البلدية للصفقات: تختص اللجنة البلدية للصفقات بدارسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق الخاصة بالبلدية وتتشكل اللجنة من:(المادة 174 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، 2015)

- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله، رئيسا
- ممثل عن المصلحة المتعاقدة
- منتخبين اثنين (2) يمثلان المجلس الشعبي البلدي
- ممثلين اثنين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية ومصلحة المحاسبة) ممثل عن المصلحة التقنية المعنية بالخدمة للولاية، حسب موضوع الصفقة (بناء، أشغال عمومية، ري) عند الاقتضاء

كما تنشأ لجنة بلدية للمناقصة، بحيث تتم المناقصة بناء على دفتر شروط تصادق عليه قانونا اللجنة البلدية للمناقصة، وتحدد مصالح أملاك الدولة السعر الافتتاحي، وتتشكل اللجنة من:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي، رئيسا
- منتخبان (2) يعينهما المجلس الشعبي البلدي عضوين
- الأمين العام للبلدية، عضوا
- ممثل مصالح أملاك الدولة.

2-ترسيخ الديمقراطية التمثيلية و التشاركية في ظل قانون البلدية 11-10 :

خصص المشرع الجزائري في قانون 11/10 المنظم للبلدية كهيئة إقليمية لامركزية من خلال إصلاحه لقانون البلدية في الباب الثالث منه على مبدأ مشاركة المواطنين في تسير شؤون البلدية، وذلك من أجل تفعيل دور المواطن في التسيير المحلي وتجسد ذلك من المادة 11 إلى غاية المادة 14 وما يلاحظ عن هذا القانون أنه جاء صريحا ومعبرا عن حق المواطن في المشاركة.(البار، 2011)

كما نصت المادة 11 من قانون البلدية 11/10 على حق الإعلام الإداري، وعلانية التصرفات الإدارية لإشراك المواطن في مناقشتها، وعليه فالمجلس الشعبي البلدي لا يعمل في إطار السرية بل يعمل في إطار الشفافية ليعلم المواطنين بكل المسائل المتعلقة بتنمية البلدية، حتى يمارس المواطنون الرقابة الشعبية على مداولات المجلس البلدي. أما المادة 12 من قانون البلدية الجديد تنص على قصد تحقيق أهداف الديمقراطية التشاركية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة ،11 يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف الى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.(بوضياف، 2012)

كما تنص المادة 13 من قانون البلدية الجديد تشجيع صريح لمنظمات المجتمع المدني للقيام بمهام صيانة مشروعات الخدمات ذات الصلة بالوحدات المحلية مع إمكانية استعانة البلدية بخبراء في هذا المجال، وفي نفس السياق نصت المادة 14 من القانون السابق على حق كل شخص في الاطلاع على مداولات ومستخرجات الصادرة عن المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية المتعلقة بالشأن العام وموضوع التنمية المحلية.((المادة 195 من القانون رقم 11-10، 2011)

يعتبر قانون البلدية 11-10 قاعدة أساسية لتحقيق التنمية المحلية ومن ثم التنمية الشاملة، حيث اعتمد في تحقيق ذلك على دعم الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية من خلال أساسين هما:

أ- إشراك المواطن في الحياة السياسية المحلية من خلال فتح الباب أمامه للمساهمة في صنع القرار المحلي بالإضافة إلى إعمال مبدأ المتابعة والرقابة. اعتماد الشفافية والعلانية لكي تكون كل النشاطات والقرارات المتخذة من جانب الهيئات والمجالس المحلية في متناول المواطن.

ب- في إطار إعلام المواطنين بما يدور في البلدية وعلى سبيل ممارسة الرقابة الشعبية على أداء المجالس الشعبية، نص القانون على آلية الإعلام الإداري وتتمثل في تقديم المجالس الشعبية تقرير أو عرضا سنويا عن نشاطها أمام المواطنين.(بوضياف، 2012)

الملاحظ من خلال المواد سابقة الذكر أن الاستشارة تعد آلية جديدة للمشاركة لكنها تبقى اختيارية وغير إلزامية، نظرا لاستعمال المشرع لفظ "يمكن" وما يفهم على أن الإستشارة تبقى أمرا اختياريا بيد رئيس المجلس الشعبي البلدي وتقتصر على أصحاب الخبرة والتجربة.

وعليه يمكن القول بأن الديمقراطية التشاركية كآلية جديدة لتحقيق التنمية المحلية ترتكز عن طريق تكاثف وتضافر الجهود عبر عملية تعبئة وتنظيم مجهود أفراد المجتمع وتوجيهها للعمل مع السلطات العمومية والمجالس المحلية، حسب قانون البلدية الجديد 11-10 بأساليب ديمقراطية تهدف لتحقيق تنمية محلية متكاملة والنهوض بالمستوى المعيشي للمواطن.

المحور الثاني: برنامج كابدال "Capdel" رؤية نحو إرساء الديمقراطية المحلية التمثيلية في الجزائر:

عرفت محاولات إرساء المسعى التشاركي في الجزائر عدة تطورات خاصة مع موجة.«الإصلاحات» التي شرعت فيها الجزائر منذ 2011 فاتخذت عبارات «الديمقراطية التشاركية» و «مشاركة المواطن» و والمواطنة الفاعلة» مكانها الثابت في الخطاب السياسي الرسمي، و بصفو خاصة في تعديل دستور سنة 2016 الذي شهد إدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية حيث بادرت الحكومة الجزائرية بإطلاق مشروع كابدال الذي يرمي إلى مشاركة المجتمع المدني في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية، وقد ترجم ذلك من خلال برنامج كابدال Capdel.

1-برنامج كابدال Capdel: تفاعلا مع المبادرات الجزائرية في مجال الديمقراطية التشاركية ،أبدى العديد من الفاعلين الدوليين استعداده على مرافقة المسعى الجزائري والتعاون مع السلطات الجزائرية المركزية والمحلية، وعلى رأسهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والاتحاد الأوروبي، اللذان أطلقا بالتعاون مع وزارة الداخلية برنامج «دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية المعروف اختصارا ببرنامج أو مشروع (كابدال) (CapDel)،أو برنامج «دعم قدرات الفاعلين في التنميةالمحلية». (كابدال) هي الكلمة المعربة عن المصطلح الفرنسي (Cap Del) الذي هو اختصار : Programme de renforcement des Capacités des acteurs du Développement Local.) طواولة(2019 ,

هو برنامج تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتمويل من طرف الشركاء الثلاث (الحكومة الجزائرية الاتحاد الأوروبي برنامج الأمم المتحدة للتنمية بمبلغ مالي قدره 10 مليون يورو،حيث تساهم الحكومة الجزائرية بـ 2,5 مليون يورو، والاتحاد الأوروبي بـ 7,7 مليون يورو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ 170000 يورو) برنامج الأمم المتحدة للتنمية(2019 , . .. وتعتبر هذه الشراكة بمثابة السند التقني الذي يتلخص في جل بالخبرة وتسيير المشاريع بحيث:) وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة(2018 ,

تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية.

- تنضم وزارة الشؤون الخارجية إلى المشروع كشريك لإفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية، من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا.

-يساهم الاتحاد الأوروبي بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كأداة للحكامة الراشدة وكذا بتجارب أقاليم دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.

-ويساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر.

وتحت شعار ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية» يسعى برنامج (كابدال) إلى دعم الفاعلين المحليين المكونين منالأصناف التالية:
-الفاعلون الأساسيون:وهم المنتخبون والإدارة المحلية.
-المجتمع المدني: وهم جمعيات المجتمع المدني وسائر المواطنين غير المهيكلين داخل الجمعيات.
وكل التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الاقتصاديون المحليون. حيث يسعى هذا البرنامج يسعى إلى ترقية المواطنة النشطة والفعالة القادرة في إطار ديمقراطية تشاركية محلية على الإسهام في تنمية الجماعة المحلية لتعزيز الديمقراطية التمثيلية والتشاركية.

كما يهدف برنامج كابدال من خلال مقاربة نموذجية سيتم تنفيذها في 10 بلديات عبر التراب الوطني إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة،وستختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى أربع سنوات من بداية 2017 إلى نهاية 2020 في عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني لاستخلاص الدروس والممارسات الجيدة على المستوى المحلي ومن ثم رفعها إلى المستوى المركزي لكي تعمم بعد ذلك على جميع بلديات التراب الوطني" (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة، 2018).

يطبق برنامج (كابدال) من الناحية الجغرافية على 10 بلديات نموذجية هي بلدية تيميمون بولاية أدرار حيث كانت الانطلاقة منها بلدية أولاد بن عبد القادر بولاية الشلف بلدية بني معوش بولاية بجاية بلدية غزوات بولاية تلمسان بلدية تبقزيرت بولاية تيزي وزو بلدية مسعد ولاية الجلفة، بلدية جميلة بولاية سطيف بلدية جانت بولاية اليزي بلدية الخروب بولاية قسنطينة وبلدية بابار بولاية خنشلة.
حيث تم اختيار هذه البلديات كعينة أولية لتمثل ثراء وتنوع الإقليم الوطني من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث والخصوصية الاقتصادية لكل إقليم ومستواه التنموي. فمنها بلديات ساحلية جبلية من الهضاب العليا والسهوب، وأخرى من الجنوب الكبير، وستشكل هذه البلديات النموذجية العشر حقول تجارب ملائمة لتنفيذ مقاربة كابدال النموذجية، بحيث ستتم الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة لتلك البلديات نماذج تتبناها بلديات أخرى عبر التراب الوطني مشابهة لها من حيث المقومات مستقبلا. (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة، 2018)

في هذه النقطة بالذات يؤخذ على البرنامج اقتصاره على عشر بلديات من أصل 1541 بلدية في كل التراب الوطني، فهي تشكل نسبة ضئيلة جدا الأمر الذي يخلق جوا من اللامساواة بين الجماعات الإقليمية. وعلى الرغم من أن إدارة المشروع تبرر انتقاءها لتلك البلديات بصورة تضمن التنوع الذي يعرفه التراب الوطني من حيث مساحة كل بلدية وإمكانياتها المادية والبشرية وموقعها الجغرافي، إلا أنه لا يخفى نعطش كل البلديات الجزائرية لمثل هذا الدعم المالي والتقني خاصة البلديات النائية المهمشة، ولكن ما يخفف من وطأة هذه اللامساواة وعدم التكافؤ في الفرص عزم الحكومة على تعميم المبادرة - إن نجحت على كل البلديات مستقبلا. (طواولة، 2019) ومع ذلك لا يمكن إنكار أن اختيار عشر بلديات نموذجية فقط يعد خيارا استراتيجيا من طرف الحكومة على اعتبارها عينات مصغرة يمكن التحكم بها وتركيز الجهود عليها مع الأخذ في الحسبان أنها التجربة الأولى من نوعها في الجزائر لتصبح هذه العينات مستقبلا نماذج يحتذى بها في مجال الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة.

2-الديمقراطية التمثيلية و التشاركية في برنامج كابدال Capdel:

يضع مشروع (كابدال) آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المحلي (المواطنين بالخصوص الشباب والنساء، منظمات المجتمع المدني المتعاملين (الاقتصاديين) إلى جانب السلطات المحلية (مسؤولون، منتخبون وموظفو الإدارة في إدارة الشؤون البلدية.
دخل برنامج (كابدال) حيز التنفيذ في 2017/1/16، وفي أقل من شهر من الإعلان على انطلاقته، نظمت ورشات محلية للبلديات النموذجية العشر من طرف السلطات المحلية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وذلك في الفترة الممتدة بين 2017/2/22 و 2017/4/8 . وكان هدف هذه الورشات التعرف على الفاعلين المحليين الأساسيين للبلديات النموذجية، وعرض برنامج كابدال) عليهم وتكييفه مع واقع كل بلدية والإعلان عن إطلاق الديناميكية التشاركية.(UNDP)

وانطلق برنامج (كابدال) فعليا، في بداية الثلاثي الثاني لعام 2018، على مدى 18 شهرا بتنفيذ «مخطط تكوين في الحكامة المحلية التشاورية لفائدة الفاعلين المؤسساتيين المحليين منتخبين وإطارات الإدارة المحلية) وكذا منظمات المجتمع المدني في البلديات النموذجية العشر كما ستخصص دورات تكوينية لفائدة النساء المنتخبات لمنحهم دورا رائدا في تفعيل الحوار والعمل المشترك بين المجتمع المحلي والمنتخبين المحليين.

من جهة أخرى وبغية استدامة برنامج «كابدال وتعميمها مستقبلا على البلديات الأخرى عبر التراب الوطني سيتم تكوين مكونين وطنيين سيستفيدون من تكوين نظري وآخر عملي سيمكنهم مستقبلا من تكوين الفاعلين المحليين للبلديات النموذجية بمرافقة خبراء دوليين. وتتركز العناصر الرئيسية لبرنامج كابدال في ثلاث نقاط أساسية وهي: المحاور الأربع لبرنامج كابدال، التشخيص الإقليمي التشاركي النتائج المتوقعة من برنامج كابدال. (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة، 2018)

3- أبعاد برنامج كابدال: يسعى برنامج كابدال لتفعيل الديمقراطية المحلية التشاركية من خلال المحاور الأربعة الآتية:

أ- الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفعلين المحليين: ويهدف هذا المحور إلى وضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني إلى جانب السلطات المحلية في إدارة الشؤون البلدية، ويتم هذا بطريقة توافقية وتشاورية بين الطرفين تشكيلات المجتمع المدني السلطة المحلية ليتم بعد ذلك تأسيسها عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي عبر "ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة». (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة، 2018)

ب- عصرنة وتبسيط الخدمة العمومية : تهدف إلى تمكين المواطن من الحصول على الخدمات العمومية في أسرع وقت وبأقل تكلفة من خلال إنشاء الشباك الموحد للخدمة العمومية البلدية، وتطوير استخدام تكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية وترقية التعاون ما بين البلديات لتطوير أوجه التكامل في أداء الخدمة العمومية على الصعيد الإقليمي.

جـ-التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد: هي عملية إستراتيجية تهدف إلى المساهمة في إبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع، من خلال تعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي (تفعيل قاعدة جاذبية الإقليم، والتأكيد على مبدأ التسويق المحلي)، ولا يتأتى هذا الهدف إلا بإشراك كل الفاعلين في هذا الإطار وعلى المستوى المحلي.

د- التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر الكبرى على المستوى المحلي: في إطار النظام الوطني لتسيير المخاطر البيئية، يهدف هذا المحور لتعزيز هذا الدور في بعده المحلي من أجل دعم مرونة الأقاليم في مواجهة المخاطر البيئية، من ضمان استمرارية العمل التنموي ". (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة، 2018).

ومن أجل تحقيق أهداف هذه المحاور، تم إنشاء لجان محلية منتدبة» تتكون من 23 عضوا على الأقل يمثلون مختلف شرائح المجتمع بالبلديات النموذجية على غرار المنتخبين المحليين المواطنين، موظفي الإدارة، لجان الأحياء والفاعلين الاقتصاديين. وتتمثل مهمة هذه اللجان المنتدبة في المساهمة والعمل على إثراء التشخيص الإقليمي لمكونات كل بلدية والنقائص التي تعاني منها، والذي يتم إعداده أي التشخيص) من طرف خبراء. وهذا بغرض تحديد الأولويات والمساهمة في وضع برنامج دقيق حول التنمية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ .) باتول(2017 ,

ومن خلال هذا الإطار التشاركي ستتاح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المحلي للمشاركة جنبا إلى جنب مع المجلس المنتخب لتحديد رؤية مشتركة على المدى المتوسط لمستقبل البلدية، وبذلك ستسمح هذه المشاركة في غرس وتعزيز الثقة بين كل الفاعلين في الحياة العامة المحلية وتوطيد التماسك الاجتماعي. وعليه ستكون الإدارة المحلية في إصغاء دائم للسكان، أما فاعلوا المجتمع المدني فسيتمكنون من التعرف على كيفية تسيير شؤون البلدية. (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة، 2018)

ولعلنا نتوقف هنا قليلا لنتساءل عن مدى تأثير هذه اللجان المحلية المنتدبة على المجلس البلدي المنتخب؟ ألا بعد ذلك مساسا بصلاحيات المنتخبين المحليين وتطاولا على الإدارة المحلية؟

قد يبدو الأمر للوهلة الأولى انتقاصا أو مساسا بالديمقراطية التمثيلية، لكنه في الحقيقة على العكس من ذلك إذ تشكل الديمقراطية التشاركية مكملا ضروريا للمجلس المنتخب لاتخاذ أفضل القرارات، وهو ما أكده وزير الداخلية «نور الدين بدوي» في كلمته بمناسبة افتتاح أشغال ورشة انطلاق برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، حيث أكد أنه بإمكان المجالس المنتخبة والإدارة المحلية بالبلديات العشر النموذجية التخلي عن اتخاذ القرارات بصفة انفرادية وتتقبل الإصغاء واحترام آراء المواطنين وأخذها بعين الاعتبار.) كلمة(2018 ,

4-خطوات و آليات برنامج كابدال :ترتكز أهم آليات برنامج كابدال فيما يأتي:

أ- التشخيص الإقليمي التشاركي: يعد التشخيص الإقليمي التشاركي أول خطوة لتنفيذ برنامج كابدال وهو عبارة عن «وصف للحالة الراهنة للبلديات النموذجية ودراسة حالة الحكامة وتسيير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية وتسيير المخاطر البيئية». ويقوم بهذه العملية فريق من الخبراء من «المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية تحت إشراف وحدة تسيير مشروع (كابدال). (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة، 2018)

وتبدو أهمية التشخيص الإقليمي من عدة نواح:

- تقديم كم معرفي موضوعي لواقع البلدية وإقليمها.
- سيشكل هذا التشخيص حالة مرجعية يمكن من خلالها قياس التقدم الذي آلت إليه البلديات بصفة ملموسة بفضل برنامج كابدال وذلك في نهاية تنفيذه سنة 2020.
- بناء رؤية واقعية ومشتركة للواقع المعاش واعية بنقاط القوة ونقاط الضعف لإقليم البلدية، وهو ما سيسمح بالتحديد التشاركي للتوجهات الجديدة ورسم سيناريوهات التنمية". (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة، 2018)

فعلى سبيل المثال أبرز التشخيص الذي قام به خبراء المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية أن بلدية تيميمون بأدرار لها مقدرات اقتصادية لخلق الثروة وتنمية المنطقة، حيث تحتوي على إمكانيات سياحية وأراض فلاحية صالحة معتبرة، فضلا عن إمكانية استغلال الطاقات المتجددة باعتبارها المنطقة الأكثر عرضة للرياح وأشعة الشمس، بالإضافة إلى الصناعات التقليدية، وهي كلها مشاريع تسيل لعاب المستثمرين الذين بإمكانهم استغلال هذه الإمكانيات لخلق الثروة وهو ما من شأنه أن يحول تيميمون إلى بلدية غنية. (باتول، 2017)

وبعد إجراء التشخيص الإقليمي التشاركي للبلدية تشرع اللجان المنتدبة التي يتم تشكيلها كما رأينا سابقا في صياغة «الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة وهو نوعا ما عقد اجتماعي» أخلاقي وتوافقي يتم صياغته من طرف الفاعلين المحليين، بحيث يقنن هذا الميثاق مشاركة المواطنين في إدارة شؤون بلديتهم وتطوير إقليمهم، وبمجرد الانتهاء من إعداده، يُقترح للتصويت على المجلس البلدي ، وهو الأمر الذي تم تجسيده فعلا في البلديات العشر النموذجية، حيث تم التصويت خلال سنة 2018 على عشر مواثيق بلدية للمشاركة المواطنة، وبذلك يعد التخطيط التشخيص الخطوة الأولى نحو التخطيط التشاوري والتسيير المشترك للتنمية المحلية.

ب- صياغة الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة : يعد هذا الميثاق بمثابة عقد اجتماعي أخلاقي وتوافقي يتم صياغته من طرف الفاعلين المحليين في البلدية ، يقوم هذا الميثاق على تأسيسحق مشاركة المواطنين في إدارة شؤون بلديتهم وتطوير إقليمهم ، يهيئ لوضع أسس وأطر وآليات ضرورية لذلك بصيغة تشاركية تشاورية بين الفاعلين ، بعد الانتهاء من إعداد هذا الميثاق يتم التصويت عليه في المجلس البلدي.

جـ- المجالس التشاورية البلدية : بعد التصويت على الميثاق الذي يسمح لمشاركة المواطنين وكل الفاعلين في تسيير شؤون البلدية، ستسمح هذه الخطوة بتفعيل مسار إنشاء المجلس الاستشاري البلدي، الذي يعتبر فضاء الحكامة التشاورية والتشاركية للبلدية، ويعد هذا المجلس الآلية الأساسية الدائمة لتجسيد الإطار التشاركي القاعدي المؤسس بناء على عقد المشاركة المواطنة.

د- المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد : يبرز برنامج كابدال أهمية بالغة لمسألة التخطيط التشاركي التي على ضوء مخرجات التشخيص التشاركي الإقليمي الذي يعده الخبراء بمعية الفاعلين المحليين في المجلس الاستشاري البلدي ، ولترافق السلطات البلدية والمجالس الاستشارية في تحضير المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد ، يقوم هذا البرنامج بوضع دليل يساعد الفاعلين المحليين على اعداد المخطط التنموي للبلدية بطريقة تشاركية توافقية تتميز هذه المخططات بأنها لا تقتصر على حصر المشاريع التنموية أو عرض قائمة مشاريع أو برامج ذات أولية للبلدية فحسب، بل يتعين عليها وضع رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة ، تجدد بطريقة تشاركية أهداف مشتركة وتوافقية لمستقبل البلدية التي تعد من خلال نتائج التشخيص التشاركي الإقليمي.

5-النتائج المتوقعة من برنامج (كابدال): (طواولة، 2019)

يأمل القائمون على برنامج (كابدال) وكذلك السلطات المحلية والمواطنون في البلديات النموذجية أن يحقق طموحاتهم على مستوى التنمية المستدامة والديمقراطية التشاورية، حيث يرتقب أن يحقق جملة من النتائج في أبعاد شتى نبرزها فيما يلي:

- من المنتظر أن تشكل النشاطات التي يطورها البرنامج أدوات بيداغوجية وحقولا لتجربة ممارسات ديمقراطية محلية جديدة تساهم في إبراز وتعزيز الرابط المدني بين المواطنين وتقوية شعورهم بالانتماء الجماعتهم المحلية مخففة بذلك من التوترات الاجتماعية ومعززة لفكرة «التعايش المشترك».
- من المتوقع أن يساهم البرنامج في تجسيد الحكامة التشاورية عبر غرس الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة المواطنة.
- كما ينتظر أيضا من المشروع تثمين دور الحركة الجمعوية المحلية لما تشكله من وسيلة لإيقاظ ضمير المواطنة، إذ تشكل الجمعيات وبحق مدارس للديمقراطية وذلك لما توفره من مجال لتعلم الممارسات الديمقراطية والمساهمة في تعزيز العلاقات المدنية والاجتماعية بين المواطنين وتحفيز مشاركتهم في الحياة المدنية المحلية.
- يرتقب من برنامج (كابدال) أيضا وضع نظام دقيق لتفادي مختلف الكوارث والمخاطر الكبرى وحماية المواطنين ومنشآتهم ومصالحهم من كافة الأخطار.
- من المنتظر حصول تطور في تحسين الخدمة العمومية للإدارة المحلية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية لا سيما عبر استعمال تكنولوجيات الإعلام والانتقال إلى مرحلة الإدارة الإلكترونية من خلال تعميم مواقع الإنترنت والرسائل الإلكترونية الخدمات عبر الخط الأرقام الخضراء، المتابعة الإلكترونية للملفات وغيرها....
- أخيرا ينتظر من (كابدال) تحقيق الاستغلال العقلاني والمنصف والفعال للموارد وتعزيز الدور الاقتصادي للجماعات الإقليمية، وذلك بوضع جباية محلية ملائمة وتثمين أكبر للممتلكات المحلية. وهذا كله من شأنه خلق اقتصاد محلي تضامني ومتنوع يرتكز على استغلال أمثل وعقلاني لمكونات الأقاليم المحلية.

خاتمة:

إن تحقيق التنمية المحلية وفقا لمقاربة الديمقراطية التشاركية باتجاه تصاعدي أو تنازلي بإشراك كل الفاعلين المحليين ، المتعاملين الاقتصاديين والإعلاميين في نظام سياسي مفتوح يكرس مبادئ الديمقراطية والحكامة، و يعد موضوع الديمقراطية التشاركية ومساهمته في

التنمية المحلية بالجزائر شهد تطورا ملحوظا عبر الدساتير وقوانين الجماعات المحلية، كما عرفت الجزائر بعد الإصلاحات السياسية والإدارية تحولا نوعيا في مجال التكريس القانوني للمفهوم في قانون البلدية، والولاية وكذلك في مجال التكريس الدستوري وصولا إلى دستور 2020 الذي أقر بصريح العبارة على تشجيع الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية، وهذا ما دفع بالمشرع الجزائري إلى تبني توجه جديد أساسه تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار وتسيير الشؤون العمومية ومراقبة المشاريع التنموية.

وتعد الجزائر حديثة العهد في تطبيق الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية من خلال برنامج كابدال حيث اختصت 10 بلديات نموذجية عبر التراب الوطني كأساس يوفر إطار للعمل المشترك لجميع الفاعلين المحليين لتمكينهم سويا من تصميم و تحديد وتجسيد رؤية مشتركة لتنمية إقليمهم من خلال مخططات محلية تشاركية تدخل في إطار السياسة الوطنية وتعكس الديمقراطية التشاركية، وبعد السير في برنامج كابدال اتضح لنا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب نظرا للعوائق و الصعوبات التي تعترض هذا البرنامج وخاصة منها ما يتعلق بالجانب السياسي والمتمثلة في المركزية وحصر السلطات ورسم السياسات و اتخاذ القرارات في قمة الهرم والجانب الاقتصادي والمالي إضافة إلى ضعف العلاقة بين الإدارة و المواطن و انعدام الثقة فيما بينهما، كما يعد العجز في ميزانية الجماعات المحلية أهم مشكل يعيق مشروع كابدال.

وبناءا على ما سبق خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات بهدف المساهمة في دعم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر و التي تتمثل فيما يأتي:

-تعزيز دور منظمات المجتمع المدني و إشراكهم في جميع القضايا التنموية داخل إقليم البلدية.
-تفعيل آليات الرقابة الشعبية في مختلف القوانين التي تجعل المواطن شريك فعال في التنمية المحلية.
-العمل على إعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية.
-مراجعة قانون البلدية والولاية.
-تشجيع الاستثمار المحلي لتحقيق التنمية بشتى مجالاتها.
-دعم وتشجيع برنامج كابدال والمساهمة في نجاعته والعمل على تعميمه في جميع بلديات التراب الوطني.

قائمة المصادر والمراجع:

1))المادة 195من القانون رقم ,2011) .10-11جوان .(22
2) ,10-11ا .ا.(22/06/2011) .
3) UNDP. (n.d.). *document de projet dévéloppement local et démocratie participative CapDel, p1, valable dans le site de l'UNDP p14 au 112017/3/ sur le lien:*. Retrieved from https://info.undp.org/docs/pdf/Documents/DZA/prodoc%capdel%sign%C3%A9e.pdf
4) البار ,أ .(2011) .*الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر على ضوء قانون البلدية* .جامعة بسكرة، :مجلة المفكر، العدد الخاص، فيفري 2020، ص .71
5) القانون رقم ,2016) .10-16أوت .(25
6) المادة 13من المرسوم الرئاسي رقم ,2015) . 247-18سبتمبر .(16
7) المادة 173من المرسوم الرئاسي رقم .(16 09 ,2015) .15-247
8) المادة 174من المرسوم الرئاسي رقم .(16 09 ,2015) .15-247
9) المادة 176و 181من القانون رقم ,2011) .10-11-2جوان .(22
10) المادة 198من القانون رقم ,2011) .10-11جوان .(22
11) المادة 31من القانون رقم 10-11المؤرخ في 22يونيو سنة ,2011) . 2011جوان .(22
12) المادة الأولى و الثانية من القانون رقم ,2011) . 10-11جوان .(22
13) المواد من 107إلى 123من القانون رقم ,2011) .10-11جوان .(22
14) المواد من 157إلى 158من القانون رقم ,2012) .07-12فيفري .(21
15) أنظر في ذلك للمواد من 26إلى 57من الأمر رقم .(n.d.) . (2006/06/15 . 03-06
16) باتول ,س .(30 09 ,2017) .*خبراء جزائريون و أجانب لمواجهة العزلة و خلق الثروة بالمناطق النائية، مقال منشور على موقع بوابة الشروق*. Retrieved 01 06, 2024, from https://www.echoroukonline.com/ara/articles/53543.html
17) برنامج الأمم المتحدة للتنمية ,ا .(06 02 ,2019) .*مطوية حول برنامج كابدال ديمقراطية تشاركية و تنمية محلية، ص 2، متحصل عليه على الرابط التالي* . Retrieved 01 06, 2024, from http.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/.../DépliantCapdelA.pdf
18) بوضياف ,ع .(2012) .*شرح قانون البلدية* .الجزائر :صبور للنشر و التوزيع، ص .164
19) طواولة ,أ .(06 02 ,2019) .*برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين كابدال..خطوة نحو الديمقراطية التشاركية و التنمية المستدامة، مقال منشور بالموقع*:. Retrieved 01 06, 2024, from https://www.academia.edu/37959631
20) كلمة ,و .ا (11 03 ,2018). Retrieved 01 07, 2024, from https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/discours_du_ministre_micl.pdf .
21) وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة ,ا .(11 03 ,2018) .*بطاقة تعريفية بمشروع كابدال د.ص متوفر على موقع الوازرة* .: Retrieved 01 06, 2024, from www.interieur.gov.dz/images/Fiche-infos-ARABE.pdf